

تقديم

تمر مصر بمرحلة إنتقالية ممتدة منذ يناير ٢٠١١، وقد أصبح الإقتصاد المصرى مستعداً للإطلاق عند الإنتهاء من إرساء المؤسسات السياسية على أسس ديمقراطية، وبالتزامن مع تطبيق السياسات الإقتصادية السليمة. وتعتبر إدارة الإقتصاد في هذه المرحلة الإنتقالية ليست سهلة ولكنها في نفس الوقت تعد في غاية الأهمية للمضى قدماً على الجانب السياسى.

وفى إطار التحديات الراهنة التى تواجه الإقتصاد من خلل فى مؤشرات الإقتصاد الكلى، وتباطؤ فى النمو الإقتصادى، وإرتفاع معدلات الفقر، فقد قررت الحكومة الإنتقالية الجديدة والتى تمارس عملها منذ منتصف يوليو ٢٠١٣ تبنى استراتيجية جديدة، تعتمد فى جوهرها على سياسات مالية ونقدية توسعية بدلاً من السياسات الإنكماشية، وذلك بالتوازي مع ضخ موارد إضافية في الإقتصاد من الخارج، وتحفيز الإقتصاد من خلال زيادة الاستثمار الحكومى في البنية التحتية، وترشيد النفقات عن طريق إزالة أهم التشوهات (على سبيل المثال دعم الطاقة)، وإعادة توزيع المصروفات لصالح البعد الإجتماعى (على سبيل المثال الصحة). وسوف تشمل سياسات الضبط المالى بالإضافة إلى ماسبق التحول إلى تطبيق ضريبة القيمة المضافة، وتحسين إدارة الدين العام، جنباً إلى جنب مع تحسين الحصيلة الضريبية.

ومن هذا المنطلق ولضمان قدر أكبر من الشفافية والمساءلة ومشاركة المواطنين في عملية صنع القرار، تلتزم وزارة المالية بالاستمرار في دورها القيادى لتوفير مجموعة متكاملة من البيانات عن الإقتصاد المصرى. ويعد هذا التقرير تأكيداً واضحاً لهذا الدور.

اتمنى أن يجد القراء المعلومات الواردة بهذا التقرير مفيدة ومثمرة، كما نتطلع إلى تعليقاتكم واقتراحاتكم لإرسالها على البريد الإلكتروني التالي: fm@mof.gov.eg.

والله الموفق،

وزير المالية

د. أحمد جلال

الملخص التنفيذي

في ظل التحديات التي تمر بها مصر في الوقت الراهن والتي نسعى للتغلب عليها من خلال تطبيق خارطة طريق تعبر بنا نحو الاستقرار السياسي وبناء دولة ديمقراطية حديثة؛ يأتي الاقتصاد ومؤشراته إنعكاساً للأوضاع السياسية في مصر،

- سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢ معدل نمو قدره ٢,١%، هذا ويظل الإنفاق الاستهلاكي العام والصادرات هما الدافعان الرئيسيان في تحقيق النمو الاقتصادي. ومن الجدير بالذكر أن الحكومة قامت باتخاذ سياسات توسعية من شأنها زيادة معدلات الاستثمار الحكومي في البنية التحتية بشكل يسهم في تحفيز نمو الناتج المحلي الإجمالي على مدى السنوات القادمة.

كما إنعكست الأحداث الجارية على الموازنة العامة للدولة، حيث حققت نسبة العجز الكلي للناتج المحلي الإجمالي نحو ٣,٦% خلال الفترة يوليو- أكتوبر ٢٠١٣/٢٠١٤ لتصل إلى ٧٤,٦ مليار جنيه مقارنة بـ ٦٩,٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة قد قامت بإعتماد سياسات لضبط أوضاع المالية العامة تهدف إلى تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي وتحسين كفاءة الاستثمار الحكومي وإدارة الدين العام.

ارتفعت نسبة الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة لتصل إلى ٧٣,٥% من الناتج المحلي في نهاية سبتمبر ٢٠١٣ ليسجل نحو ١٥٠٦,٣ مليار جنيه مقارنة بـ ١٢٣٨,٦ مليار جنيه في نهاية سبتمبر من العام الماضي.

قد حقق رصيد الدين الخارجي حوالي ٤٧ مليار دولار في سبتمبر ٢٠١٣، مقارنة بـ ٣٤,٧ مليار دولار في سبتمبر ٢٠١٢ والتي تعتبر من المعدلات المقبولة إذا ما قورنت بمتوسط معدلات الدول النظيرة. حيث بلغ رصيد الدين الخارجي لدى مصر نحو ١٥,٨% كنسبة من الناتج المحلي في نهاية سبتمبر ٢٠١٣، وذلك بالمقارنة بـ ٢٥,٥% وهو متوسط المحقق لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال عام ٢٠١٣.

استمرار تنامي معدلات النمو السنوية للسيولة المحلية لتحقيق نحو ١٩,٢% في نهاية أغسطس ٢٠١٣ مقارنة بمعدل نمو قدره ٨,٩% في نهاية أغسطس ٢٠١٢ - مدفوعاً بالزيادة في صافي الأصول المحلية خاصة في صافي المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية.

ارتفع معدل التضخم السنوي لحضر الجمهورية خلال شهر أكتوبر ٢٠١٣ ليسجل ١٠,٤% مقارنة بمعدل قدره ١٠,١% خلال الشهر السابق. بينما استقر معدل التضخم الأساسي بشكل نسبي ليسجل ١١,١% خلال شهر أكتوبر ٢٠١٣ مقارنة بـ ١١,٢% خلال الشهر السابق (حيث كان قد سجل أعلى إرتفاع له منذ شهر مارس ٢٠٠٩)، ومقارنة بـ ٤,٦% خلال نفس الشهر من العام السابق.

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في إجتماعها بتاريخ ٣١ أكتوبر ٢٠١٣ الإبقاء على سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة بدون تغيير عند مستوى ٨,٧٥% و ٩,٧٥% على التوالي، بالإضافة إلى الإبقاء على سعر العمليات الرئيسية دون تغيير عند مستوى ٩,٢٥%، وسعر الإئتمان والخصم عند مستوى ٩,٢٥%.

قبول البنك المركزي في ٣ ديسمبر ٢٠١٣ بربط ودائع بقيمة ٤٥ مليار جنيهه لأجل ٧ ايام بمعدل عائد سنوي ثابت ٩,٢٥ %، وذلك في إطار تفعيل عمليات ربط ودائع للبنوك (Deposit Operations) لديه لإمتصاص فائض السيولة لدى الجهاز المصرفي.

شهد ميزان المدفوعات تحسناً ملحوظاً خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣، محققاً فائضاً - لأول مرة منذ ثلاث سنوات - بلغ نحو ٢٣٧ مليون دولار مقابل عجز قدره ١١,٣ مليار دولار خلال العام المالي السابق، ومتوسط عجز قدره ٣,١ مليار دولار خلال السنوات الخمس السابقة.

الناتج المحلي الإجمالي

سجل الناتج المحلي الحقيقي في العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢ معدل نمو قدره ٢,١%، والذي يعد أقل بشكل طفيف إذا ما قورن بـ ٢,٢% وهو ما تم تحقيقه خلال العام المالي السابق، ومن الجدير بالذكر أن الإستهلاك وصافي الصادرات (الصادرات-الواردات) كان لهما إسهام إيجابي في تحقيق هذا النمو بينما ظل معدل نمو الإستثمار أقل من المرجو.

ومن أهم المحفزات لهذا النمو على جانب الطلب:

- ارتفاع ملحوظ في معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي العام ليصل إلى ٣,٥% مقارنة بـ ٣,١% خلال العام المالي السابق، مما أسهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ٠,٤ نقطة مئوية.
 - استمرار الإنفاق الاستهلاكي الخاص في النمو، ولكن بمعدلات أبطأ ليسجل معدل نمو قدره ٢,٨% مقارنة بـ ٦,٥% خلال عام ٢٠١٢/٢٠١١ محققاً أعلى نسبة مساهمة للناتج المحلي الإجمالي تقدر بـ ٢,٣ نقطة مئوية.
 - تحسن ملحوظ في أداء الصادرات لتحقيق معدل نمو قدره ٤,١% خلال العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢، مقارنة بمعدل نمو بالسالب قدره ٢,٣% خلال العام المالي السابق، مما أسهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي بـ ٠,٧ نقطة مئوية.
- وعلى نحو آخر، فقد قابلت الزيادة في معدلات النمو السابق ذكرها ما يلي:
- تراجع الواردات لتسجل معدل نمو سنوي بالسالب قدره ١,١%، مقارنة بنمو قدره ١٠,٨% خلال العام المالي السابق مساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ٠,٣- نقطة مئوية.
 - تراجع الإنفاق الإستثماري ليسجل نسبة انخفاض قدرها ٩,٦% خلال ٢٠١٣/٢٠١٢، مقارنة بنسبة إرتفاع قدرها ٥,٨% خلال العام المالي السابق، مما أسهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ١,٦- نقطة مئوية.
- كما تجدر الإشارة إلى أن الناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق بالأسعار الثابتة خلال العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢ يقدر بـ ١٦٠٨,٦ مليار جنيه (١٧٥٣,٣ مليار جنيه بالأسعار الجارية) محققاً معدل نمو قدره ٢,١%.

أما على جانب العرض فمن أهم القطاعات التي أسهم معدل نموها الملحوظ في دفع حركة النشاط الاقتصادي خلال فترة الدراسة:

- التشييد والبناء: حيث حقق معدل نمو حقيقي قدره ٥,٩% (تبلغ نسبة قطاع التشييد والبناء حوالي ٤,٦% من الناتج المحلي الإجمالي)
 - الاتصالات: حيث حققت معدل نمو حقيقي قدره ٤,٩% (تبلغ نسبة قطاع الاتصالات حوالي ٢,٦% من الناتج المحلي الإجمالي)
 - الأنشطة العقارية: حيث حققت معدل نمو حقيقي قدره ٤,٢% (تبلغ نسبة قطاع الأنشطة العقارية حوالي ٢,٦% من الناتج المحلي الإجمالي)
 - التأمين و الضمان الإجتماعي: حيث حقق معدل نمو حقيقي قدره ٣,١% (تبلغ نسبة قطاع التأمين و الضمان الإجتماعي حوالي ٣,٦% من الناتج المحلي الإجمالي)
 - الوساطة المالية: حيث حققت معدل نمو حقيقي قدره ٢,٧% (تبلغ نسبة قطاع الوساطة المالية حوالي ٣,٣% من الناتج المحلي الإجمالي)
 - السياحة: حيث حققت معدل نمو حقيقي قدره ٦,٦% (تبلغ نسبة قطاع السياحة حوالي ٣,٢% من الناتج المحلي الإجمالي)
- بينما لا يزال أداء بعض القطاعات الأخرى أقل من المعدلات المرجوة ومن أهمها الصناعات التحويلية، حيث حقق معدل نمو حقيقي قدره ٢,٣% (تبلغ نسبة قطاع الصناعات التحويلية حوالي ١٥,٨% من الناتج المحلي الإجمالي)

وبالإضافة إلى ذلك فقد ساهم الأداء المتراجع لبعض القطاعات الحيوية في تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي خلال عام الدراسة وعلى رأسها:

- قناة السويس: حيث حققت معدل نمو حقيقي قدره ٣,٨-% (تبلغ نسبة قطاع قناة السويس ٢% من الناتج المحلي الإجمالي)
- الأنشطة الاستخراجية: حيث حققت معدل نمو حقيقي قدره ٢,٧-% (تبلغ نسبة قطاع الأنشطة الاستخراجية ١٦,٥% من الناتج المحلي الإجمالي)

مساهمة القطاعات الرئيسية في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

نقطة مئوية	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢
اجمالي الناتج المحلي	٢,٢	٢,١
اجمالي القطاع السلعي، ومنه	٠,٨	٠,٧
الزراعة والغابات	٠,٤	٠,٤
البترول	٠,١	-٠,١
الغاز الطبيعي	-٠,١	-٠,٤
الصناعات التحويلية	٠,١	٠,٤
التشييد والبناء	٠,٢	٠,٣
اجمالي الخدمات الانتاجية، ومنها	١,٠	٠,٩
النقل والتخزين	٠,١	٠,١
الاتصالات	٠,٢	٠,١
قناة السويس	٠,١	-٠,١
تجارة الجملة والتجزئة	٠,٢	٠,٣
الوساطة المالية	٠,١	٠,١
المطاعم والفنادق	٠,١	٠,٢
اجمالي الخدمات الاجتماعية	٠,٥	٠,٥

مؤشرات المالية العامة

تشير نتائج الحساب الختامي المبدئي لموازنة^١ العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣، إلى ارتفاع نسبة العجز الكلي للنتائج المحلي الإجمالي إلى ١٣,٧%، ليبلغ ٢٣٩,٧ مليار جنيه، مقارنة بعجز قدره ١٦٦,٧ مليار جنيه خلال العام السابق، بالإضافة إلى ذلك فإن نسبة العجز الأولى إلى النتائج المحلي قد ارتفعت لتصل إلى ٥,٣ نقطة مئوية مقارنة بـ٤ نقطة مئوية خلال العام السابق.

"على جانب الإيرادات"، فقد سجلت جملة الإيرادات ارتفاعاً بلغ ١٥,٤% خلال عام الدراسة، لتصل إلى نحو ٣٥٠,٣ مليار جنيه مقارنة بـ٣٠٣,٦ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٢، ويرجع ذلك إلى ارتفاع الإيرادات الضريبية بنسبة ٢١%، بالإضافة إلى ارتفاع الإيرادات غير الضريبية بنسبة ٣,١%.

الإيرادات الضريبية، فقد ارتفعت نتيجة لزيادة كافة الأبواب الرئيسية، ويرجع ذلك نتيجة لعدة أسباب ومنها:

- ارتفاع الضرائب على الدخل بـ٢٩% لتحقيق ١١٧,٨ مليار جنيه مقارنة بـ٩١,٢ مليار جنيه خلال ٢٠١٢/٢٠١١، ويرجع ذلك إلى التالي:
 - أولاً، ارتفاع الضرائب على الدخل من التوظيف بـ٢٣% لتسجل ١٩,٧ مليار جنيه خلال ٢٠١٢/٢٠١٣ مقارنة بـ١٦ مليار خلال ٢٠١٢/٢٠١١.
 - ثانياً، ارتفاع الضرائب على الدخل بخلاف التوظيف بـ١٥,٣% لتسجل ٦,٤ مليار جنيه خلال ٢٠١٢/٢٠١٣ مقارنة بـ٥,٦ مليار جنيه خلال ٢٠١٢/٢٠١١.
 - ثالثاً، ارتفاع الضرائب على أرباح شركات الأموال بـ٣١,٦% لتسجل ٩١,٥ مليار جنيه خلال ٢٠١٢/٢٠١٣ مقارنة بـ٦٩,٥ مليار جنيه خلال العام السابق نتيجة لارتفاع المتحصلات الضريبية من كل من؛ هيئة البترول، قناة السويس، ومن الشركات الأخرى.
- ارتفاع الضرائب على الممتلكات بـ٢٥,٧% لتحقيق ١٦,٥ مليار جنيه مقارنة بـ١٣ مليار جنيه خلال ٢٠١٢/٢٠١١، ويرجع ذلك إلى:
 - ارتفاع حصيلة الضريبة على عوائد أذون وسندات الخزينة بـ٣٣% لتحقيق نحو ١٣,٢ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣ مقارنة بـ٩,٩ مليار جنيه خلال العام السابق.
- ارتفاع الضرائب على السلع والخدمات بـ٩,٨% لتسجل ٩٢,٩ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣ مقارنة بـ٨٤,٦ مليار جنيه خلال العام السابق.

الإيرادات غير الضريبية، فقد ارتفعت بـ٣,١% خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣، ويرجع ذلك في الأساس نتيجة للآتي:

- ارتفاع عوائد الملكية بـ٠,٩% لتحقيق ٥٦,٥ مليار جنيه مقارنة بـ٥٦ مليار جنيه خلال ٢٠١٢/٢٠١١.
- ارتفاع حصيلة بيع السلع والخدمات بـ٢٧,٦% لتحقيق ٢٢,٧ مليار جنيه مقارنة بـ١٧,٨ مليار جنيه خلال ٢٠١٢/٢٠١١، ويرجع ذلك إلى:
 - ارتفاع موارد جارية من الصناديق والحسابات الخاصة بـ٣٢,٦% لتحقيق نحو ١٨,٩ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣ مقارنة بـ١٤,٣ مليار جنيه خلال العام السابق.

^١ يشمل قطاع موازنة الحكومة المركزية، والمحليات، والهيئات الخدمية العامة. جدير بالذكر أن البيانات الأولية لأداء الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣ لا تزال مبدئية وقابلة للتعديل لحين الإنتهاء من الحسابات الختامية لأجهزة الدولة.

- **ارتفاع الإيرادات المتنوعة** بـ ٢٣% لتحقيق ١٣,٧ مليار جنيه مقارنة بـ ١١ مليار جنيه خلال ٢٠١٢/٢٠١١، ويرجع ذلك إلى:

○ ارتفاع إيرادات متنوعة جارية بـ ٩٤,٨% لتحقيق نحو ٦,٩ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ ٣,٥ مليار جنيه خلال العام السابق.

"على جانب المصروفات"، فقد ارتفعت بشكل ملحوظ بـ ٢٤,٩% خلال عام الدراسة، لتصل إلى نحو ٥٨٨,٢ مليار جنيه مقارنة بـ ٤٧١ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١، ويرجع ذلك إلى التالي:

- زيادة الإنفاق في معظم الأبواب فيما عدا **باب شراء السلع والخدمات** والذي إنخفض بـ ٠,٦% ليسجل ٢٦,٧ مليار جنيه خلال ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ ٢٦,٨ مليار جنيه خلال العام السابق، وذلك نتيجة لإنخفاض شراء الخدمات بـ ١,٩% لتسجل ١١,٣ مليار جنيه خلال ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ ١١,٥ مليار جنيه خلال العام السابق.

- بينما ارتفعت **الأجور وتعويضات العاملين** بـ ١٦,٤% لتسجل حوالى ١٤٣ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ ١٢٢,٨ مليار جنيه خلال العام السابق، وذلك نتيجة الآتى:

- زيادة المكافآت والإثابة للعاملين بـ ٨,٦ مليار جنيه لتصل إلى ٦١,٣ مليار جنيه
- بالإضافة إلى ارتفاع المرتبات الدائمة بـ ٤ مليار جنيه لتصل إلى ٢٤ مليار جنيه
- وأخيراً، ارتفاع البدلات النوعية بـ ٦ مليار جنيه لتصل إلى ١٧,٣ مليار جنيه

- كما ارتفع **باب الفوائد** (والذى يمثل حوالى ٢٥% من إجمالي المصروفات) خلال عام الدراسة بـ ٤٠,٧% لتسجل حوالى ١٤٧ مليار جنيه مقارنة بـ ١٠٤ مليار جنيه خلال العام السابق، وذلك نتيجة الآتى:

○ أولاً، زيادة فوائد سندات البنك المركزى بـ ١١ مليار جنيه لتصل الى نحو ٢٢,٢ مليار جنيه خلال عام الدراسة، بالإضافة إلى ارتفاع أذون على الخزانة بـ ١٥ مليار جنيه لتصل إلى ٥١,٣ مليار جنيه خلال عام الدراسة، وارتفاع فوائد سندات الخزانة العامة بـ ١٢ مليار جنيه لتصل إلى ٣٧,٤ مليار جنيه خلال عام الدراسة.

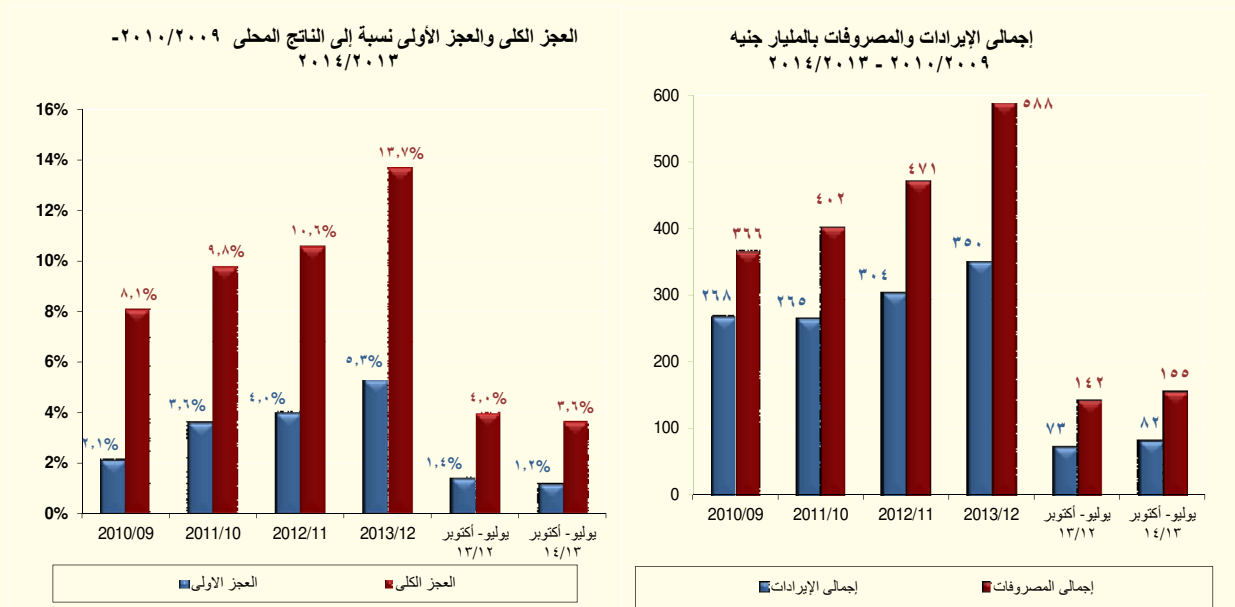
○ ثانياً، ارتفاع فوائد قروض لتمويل الإستثمارات بـ ١,٤ مليار جنيه لتحقيق ١٧,٧ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ ١٦,٣ مليار جنيه خلال العام المالي السابق.

○ أخيراً، ارتفاع الفوائد الخارجية بـ ٠,٥ مليار جنيه لتحقيق ٣,٩ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ ٣,٤ مليار جنيه خلال العام المالي السابق.

- كما ارتفع **باب الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية** (والذى يمثل حوالى ٣٣,٥% من إجمالي المصروفات) بـ ٣١,٢% ليصل إلى ١٩٧ مليار جنيه مقارنة بـ ١٥٠,٢ مليار جنيه خلال العام السابق، وذلك نتيجة الآتى:

- زيادة دعم المواد البترولية بـ ٢٥,٦ مليار جنيه لتصل إلى ١٢٠ مليار جنيه،
- بالإضافة إلى زيادة دعم الغذاء بـ ٢,٣ مليار جنيه.

- وعلى نحو آخر، فقد ارتفعت كل من المصروفات الأخرى، وشراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) بـ ١٣,٦%، و ١٠% ليسجلا ٣٥ مليار جنيه و ٣٩,٥ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ ٣٠,٨ مليار جنيه و ٣٥,٩ مليار جنيه على التوالي خلال العام السابق.



بيانات الفترة يوليو - أكتوبر ٢٠١٣/٢٠١٤

حققت نسبة العجز الكلي للناتج المحلي الإجمالي نحو ٣,٦% خلال الفترة يوليو - أكتوبر ٢٠١٣/٢٠١٤ لتتحقق ٧٤,٦ مليار جنية مقارنة بـ ٦٩,٦ مليار جنية خلال نفس الفترة من العام السابق، كما حققت **نسبة العجز الأولي إلى الناتج المحلي** نحو ١,٢% خلال الفترة يوليو - أكتوبر ٢٠١٣/٢٠١٤.

"على جانب الإيرادات"، فقد ارتفعت الإيرادات خلال فترة الدراسة بنحو ١٢,٦% محققة ٨١,٩ مليار جنية مقارنة بـ ٧٢,٨ مليار جنية خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. وقد جاء ذلك الإرتفاع على خلفية:

- **ارتفاع الإيرادات غير الضريبية** بـ ٥٢,٧%، بالإضافة إلى **الإرتفاع الطفيف في الإيرادات الضريبية** بـ ٠,٦% مقارنة بالفترة يوليو - أكتوبر ٢٠١٢/٢٠١٣.

ويمكن تفسير الإرتفاع المحقق في **الإيرادات الضريبية** نتيجة إلى:

- **ارتفاع الضرائب على الممتلكات** بـ ٢١,٥% لتتحقق نحو ٧ مليار جنية خلال فترة الدراسة مقارنة بـ ٥,٧ مليار جنية خلال الفترة يوليو - أكتوبر ٢٠١٢/٢٠١٣. ويعزى ذلك لإرتفاع الضرائب على عوائد أنون وسندات الخزانة العامة التي ارتفعت بنسبة ٢٦% عن نفس الفترة من العام المالي السابق لتتحقق نحو ٦ مليار جنية.
- **ارتفاع الضرائب على السلع والخدمات** بـ ١٠,٣% لتتحقق نحو ٢٦ مليار جنية خلال فترة الدراسة مقارنة بـ ٢٣,٦ مليار جنية خلال الفترة يوليو - أكتوبر ٢٠١٢/٢٠١٣.

وقد عوض الإرتفاع المحقق في الإيرادات الضريبية إنخفاض الحصيلة من كل من :

- إنخفاض المحصل من **الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية** بـ ١٤% لتتحقق ١٨,٩ مليار جنية خلال فترة الدراسة مقارنة بـ ٢٢ مليار جنية خلال الفترة يوليو - أكتوبر ٢٠١٢/٢٠١٣، ويرجع ذلك إلى الآتي:

○ إنخفاض المتحصلات من الضريبة على أرباح شركات الأموال بـ ٢٨% لتتحقق نحو ١١ مليار جنية خلال فترة الدراسة مقارنة بـ ١٥,٣ مليار جنية خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، وذلك نتيجة إنخفاض المحصل من قناة السويس بـ ٤٤,٦% لتتحقق نحو ٢,٣ مليار جنية مقارنة بـ ٤,٢ مليار جنية خلال نفس الفترة من العام السابق، وذلك لعدم سداد قناة السويس لأى مبالغ تحت حساب الضريبة على أرباح شركات الأموال خلال شهر أكتوبر ٢٠١٣.

- إنخفاض **الضرائب على التجارة الدولية (الجمارك)** بـ ٦,٢% لتتحقق نحو ٤,٢ مليار جنية خلال فترة الدراسة مقارنة بـ ٤,٤ مليار جنية خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

بينما يرجع الارتفاع الملحوظ في **الإيرادات غير الضريبية** بنحو ٥٢,٧% خلال فترة الدراسة نتيجة للآتي:

○ ارتفاع المنح بشكل ملحوظ لتحقيق نحو ٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بـ ٠,١ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، وذلك نتيجة ورود منحة بمبلغ مليار دولار مقدمة من دولة الإمارات العربية.

● ارتفاع حصة بيع السلع والخدمات بـ ٩٢,٧% ليسجل ٨,٣ مليار جنيه في يوليو- أكتوبر ٢٠١٣/٢٠١٤ مقارنة بـ ٤,٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، نتيجة لارتفاع الموارد الجارية من **الصناديق والحسابات الخاصة** بنحو ١٠٨,٧% لتحقيق ٧,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بـ ٣,٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

● وقد قابل هذا الارتفاع الإنخفاض الذي شهدته الحصة من البنك المركزي وقناة السويس اللذين إنخفضا بنسبة ٧%، و ٢٢% على التوالي مقارنة بنفس الفترة من العام المالي السابق.

● **ارتفاع الإيرادات المتنوعة** بـ ٦,٨% ليسجل ١,٨ مليار جنيه في يوليو- أكتوبر ٢٠١٣/٢٠١٤ مقارنة بـ ١,٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

أما على جانب "المصروفات"، فقد ارتفعت المصروفات خلال الفترة يوليو- أكتوبر ٢٠١٣/٢٠١٤ بنحو ٩,٣% محققة ١٥٤,٩ مليار جنيه مقارنة بـ ١٤١,٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق، نتيجة لارتفاع بعض أبواب المصروفات، وعلى رأسها:

● ارتفاع **فاتورة الأجور وتعويضات العاملين بالدولة** خلال يوليو- أكتوبر ٢٠١٣/٢٠١٤ (والتي تمثل حوالي ٣٦,٩% من إجمالي المصروفات و ٦٩,٧% من إجمالي الإيرادات) وذلك بنسبة قدرها ٢٦,٤% لتحقيق ٥٧,١ مليار جنيه مقارنة بـ ٤٥,٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق، وذلك نتيجة ما يلي:

○ ارتفاع **الأجور والبدلات النقدية والعينية** بنحو ٩,٤ مليار جنيه لتحقيق ٤٧ مليار جنيه خلال يوليو- أكتوبر ٢٠١٣/٢٠١٤ مقارنة بـ ٣٧,٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، وذلك نتيجة الآتي:

- § زيادة المكافآت والإثابة للعاملين بنحو ٦,٦ مليار جنيه
- § ارتفاع البدلات النوعية بـ ٢,٢ مليار جنيه .
- § ارتفاع المرتبات الدائمة بـ ١ مليار جنيه

● ارتفاع **أعباء خدمة الدين (الفوائد)** خلال يوليو- أكتوبر ٢٠١٣/٢٠١٤ بشكل ملحوظ (والتي تمثل حوالي ٣٢,٥% من إجمالي المصروفات و ٦١,٤% من إجمالي الإيرادات) بـ ١٢% لتحقيق ٥٠,٣ مليار جنيه مقارنة بـ ٤٤,٩ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق، وذلك نتيجة الآتي:

○ ارتفاع **الفوائد المحلية** (بخلاف وحدات الحكومة العامة) وتشمل؛ ارتفاع فوائد الأذون على الخزنة العامة بـ ٨,٥% لتحقيق ١٩,٤ مليار جنيه خلال يوليو- أكتوبر ٢٠١٣/٢٠١٤ مقارنة بـ ١٧,٩ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، بالإضافة إلى ارتفاع فوائد سندات الخزنة العامة بـ ١٣,٣% لتحقيق ١٧,٨ مليار جنيه خلال يوليو- أكتوبر ٢٠١٣/٢٠١٤ مقارنة بـ ١٥,٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

○ فضلاً عن ارتفاع **الفوائد الخارجية** بـ ١٣% لتحقيق ١,٧ مليار جنيه خلال يوليو- أكتوبر ٢٠١٣/٢٠١٤ مقارنة بـ ١,٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

● ارتفاع **باب المصروفات الأخرى** بـ ٦,٢% لتحقيق ١١,٢ مليار جنيه خلال يوليو- أكتوبر ٢٠١٣/٢٠١٤ مقارنة بـ ١٠,٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق، وذلك نتيجة:

○ ارتفاع **المصروفات الأخرى الإجمالية والإحتياطيات العامة** بـ ٥% لتحقيق ١٠,٥ مليار جنيه خلال يوليو- أكتوبر ٢٠١٣/٢٠١٤ مقارنة بـ ١٠ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

● بينما إنخفض كل من الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية وشراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) بـ ١٤,٨% و ٥% ليحققا ٢٥ مليار جنيه و ٥,٩ مليار جنيه خلال يوليو- أكتوبر ٢٠١٣/٢٠١٤ مقارنة بـ ٢٩,٣ مليار جنيه و ٦,٢ مليار جنيه على التوالي خلال نفس الفترة من العام السابق.

الدين المحلي

يتم عرض بيانات الدين المحلي الصادرة عن وزارة المالية طبقاً لثلاث مستويات تجميعية^١ مختلفة هي: الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة، والدين المحلي للحكومة العامة، والدين العام المحلي^٢.

الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة

- تشير البيانات الصادرة حديثاً إلى ارتفاع نسبة الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة في نهاية سبتمبر ٢٠١٣ إلى ٧٣,٥% من الناتج المحلي ليسجل ١٥٠٦,٣ مليار جنيه مقارنة بـ ١٢٣٨,٦ مليار جنيه في نهاية سبتمبر ٢٠١٢ (٧٠,٦% من الناتج المحلي الإجمالي)
- حيث سجل صافي الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة نحو ١٣١٥,٦ مليار جنيه (٦٤,٢% من الناتج المحلي الإجمالي)
- وترجع الزيادة المحققة في رصيد الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة في نهاية سبتمبر ٢٠١٣ في الأساس إلى زيادة إصدارات أذون وسندات الخزانة ليصل رصيد كل منهما إلى ٥٠٣,٣ مليار جنيه (متضمنة إصدارات الأذون الدوائية واليورو) و٣١٩,٧ مليار جنيه على التوالي مقارنة بـ ٤١٧ مليار جنيه و ٢٩٦,٦ مليار جنيه في نهاية سبتمبر وذلك في ضوء زيادة الاحتياجات التمويلية للدولة ٢٠١٢.

الدين المحلي للحكومة العامة

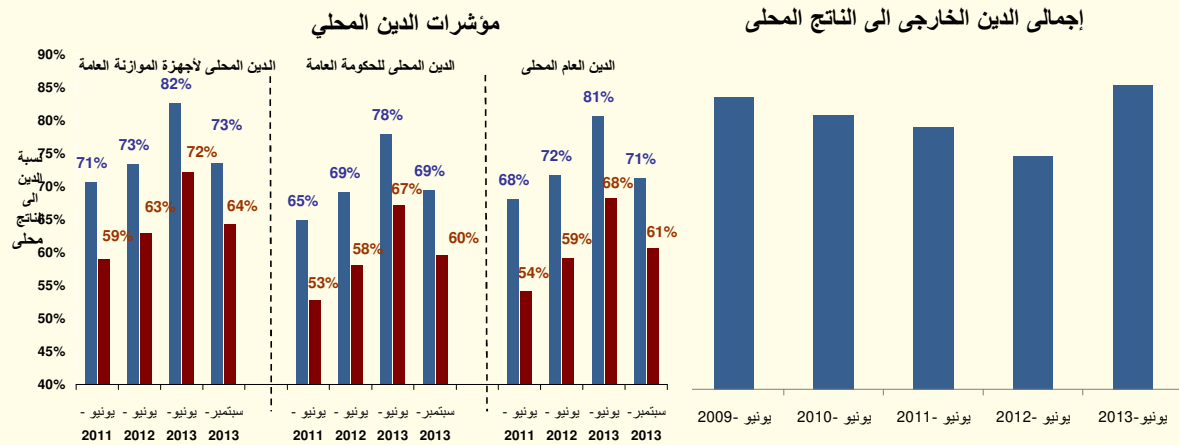
- بلغ إجمالي الدين المحلي للحكومة العامة ١٤٢٢,٥ مليار جنيه في نهاية سبتمبر ٢٠١٣ (٦٩,٤% من الناتج المحلي) مقابل ١١٥٦,٤ مليار جنيه (٦٦% من الناتج المحلي) في نهاية سبتمبر ٢٠١٢.
- كما بلغ صافي الدين المحلي للحكومة العامة ١٢٢٢ مليار جنيه (٥٩,٦% من الناتج المحلي الإجمالي)
- وترجع الزيادة المحققة في رصيد الدين المحلي للحكومة العامة نتيجة لارتفاع الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة بالإضافة إلى ارتفاع مديونية بنك الاستثمار القومي بما يقرب من ١١,٩ مليار جنيه ليصل إلى ٢٠٠,٨ مليار جنيه في نهاية سبتمبر ٢٠١٣.

الدين العام المحلي

- بلغ إجمالي الدين العام المحلي ١٤٥٨,٦ مليار جنيه في نهاية سبتمبر ٢٠١٣ (٧١,١% من الناتج المحلي) مقابل ١١٩٠,٨ مليار جنيه (٦٧,٩% من الناتج المحلي) في نهاية سبتمبر ٢٠١٢.
- حيث ارتفع صافي الدين العام المحلي ليسجل ١٢٤٢,٥ مليار جنيه (٦٠,٦% من الناتج المحلي)
- وترجع الزيادة المحققة في رصيد الدين العام المحلي نتيجة لارتفاع الدين المجمع للحكومة العامة بـ ٢٦٦ مليار جنيه ليصل إلى ١٤٢٢,٥ مليار جنيه في نهاية سبتمبر ٢٠١٣.

و من الجدير بالذكر، أن مدفوعات خدمة الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة للدولة قد إرتفعت بحوالي ٦٦% لتسجل ٢٠٣,٢ مليار جنيه في نهاية سبتمبر ٢٠١٣ مقارنة بـ ١٢٢,٣ مليار جنيه في نهاية نفس الفترة من العام السابق. كما تجدر الإشارة الي ان متوسط آجال الاذون والسندات قد انخفض بشكل طفيف في نهاية سبتمبر ٢٠١٣ ليصل الي ١,٤ عام مقارنة بـ ١,٥ عام في نهاية شهر سبتمبر ٢٠١٢. بالإضافة الي ذلك، فقد حقق متوسط اسعار الفائدة على الاذون والسندات انخفاضا ليصل الي ١٢,٩٨% في نهاية سبتمبر ٢٠١٣ مقارنة بـ ١٣,٨٥% في نهاية سبتمبر ٢٠١٢.

١ تعكس أرصدة الدين المجمع على المستويات الثلاث الدين المستحق على الوحدات المعنية بعد طرح قيمة الدين الداخلي فيما بينهم.
٢ يشمل الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة أرصدة الدين المستحق على وحدات الجهاز الإداري، وحدات الإدارة المحلية، والهيئات الخدمية. ويتضمن الدين المحلي للحكومة العامة أرصدة الدين المجمع المستحق على أجهزة الموازنة العامة للدولة و بنك الاستثمار القومي وصناديق التأمين الاجتماعي. أما بالنسبة للدين العام المحلي فيشمل أرصدة الدين المحلي المجمع لكل من الحكومة العامة والهيئات الاقتصادية.



بالنسبة لمعدلات الدين الخارجي،

قد حقق رصيد الدين الخارجي حوالي ٤٧ مليار دولار في سبتمبر ٢٠١٣، مقارنة بـ ٣٤,٧ مليار دولار في سبتمبر ٢٠١٢ والتي تعتبر من المعدلات المقبولة إذا ما قورنت بمتوسط معدلات الدول النظيرة حيث بلغ رصيد الدين الخارجي لدى مصر نحو ١٥,٨ % كنسبة من الناتج المحلي في نهاية سبتمبر ٢٠١٣، وذلك بالمقارنة بـ ٢٥,٥ % وهو متوسط المحقق لدول الشرق الاوسط و شمال افريقيا خلال عام ٢٠١٣.

- بالنسبة لمؤشرات الدين الخارجي...

استقر معدل خدمة الدين الخارجي نسبة الى اجمالي الصادرات والخدمات عند ٦,٤ % منذ عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٣/٢٠١٢، مما يدل على استقرار مستوى سداد الدين وخدماته.

حقق معدل الدين الخارجي قصير المدى نسبة الى اجمالي الدين الخارجي زيادة طفيفة حيث سجل ٨,٥٢ % في سبتمبر ٢٠١٣ مقارنة بـ ٨,٤٨ في سبتمبر ٢٠١٢. مما يدل على تمويل الحكومة بالدوين قصيرة المدى.

على الرغم من ارتفاع اجمالي الدين الحكومي الخارجي في سبتمبر ٢٠١٣ الا ان حجمه من اجمال الدين الخارجي قد انخفض....

حيث ان اجمالي الدين الحكومي الخارجي قد ارتفع بنحو ١٥,٦ % ليبلغ ٢٩,٤ مليار دولار (٦٢,٥ % من رصيد الدين الخارجي) في سبتمبر ٢٠١٣ مقارنة بـ ٢٥,٤ مليار دولار (٧٣,٢ % من رصيد الدين الخارجي) في نهاية سبتمبر ٢٠١٢. ويمكن تفسير ارتفاع معدلات الدين الخارجي بشكل أساسي نتيجة ارتفاع رصيد الدين الخارجي الغير الحكومي في ضوء ورود الوديعة القطرية وقدرها ١,٥ مليار دولار خلال النصف الاول من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢ وذلك كجزء من برنامج المساعدات المالية للحكومة المصرية. وقد إستمر هذا البند في الإرتفاع خلال النصف الثاني من العام المالي محل الدراسة في ضوء ورود ودائع اضافية من دولة قطر بقيمة ٣ مليار دولار بالإضافة إلى مبلغ ٢ مليار دولار من دولة ليبيا كوديعة لمدة ٨ سنوات بدون فوائد.

١ قام البنك المركزي المصري بمراجعة أساس تبويب الدين الخارجي اعتباراً من بيانات الدين لشهر سبتمبر ٢٠٠٨. وقد نتج عن إعادة تبويب الدين زيادة المديونية الخارجية الحكومية بنحو ٤,٣ مليار دولار دون تأثير في جملة الدين (والتي تغيرت فقط نتيجة الحركة الطبيعية لصافي حركة الاقراض والسداد). وطبقاً للمعالجة الجديدة، فقد تم إعادة تبويب الديون المعاد إقراضها ضمن الدين الخارجي للحكومة المركزية ووحدات الحكم المحلي بدلاً من مديونيات "القطاعات الأخرى". وحتى تاريخه فلا توجد بيانات تخص الفترات السابقة حسب التبويب الجديد.

التطورات النقدية

(تجدر الإشارة إلى أن البيانات التفصيلية الخاصة بشهر سبتمبر ٢٠١٣ لم يتم نشرها حتى تاريخه)

السيولة المحلية

استمر معدل النمو السنوي للسيولة المحلية في التزايد خلال شهر اغسطس ٢٠١٣ محققاً معدل نمو مرتفع قدره ١٩,٢% ليصل إلى ١٣٢٩,٥ مليار جنيه، مقارنة بـ ٨,٩% في نهاية اغسطس ٢٠١٢. وقد بدأ هذا الاتجاه التصاعدي في الظهور منذ نصف عام ٢٠١٢، حيث اعتمدت الحكومة بشكل كبير على الائتمان المحلي لتمويل العجز المتزايد للموازنة العامة.

"فعلى جانب الأصول"، لا يزال الإقتراض الحكومي - من خلال التسهيلات الائتمانية وإصدار أدون وسندات الخزنة - هو المحرك الرئيسي وراء النمو في إجمالي السيولة المحلية. وبالرجوع إلى البيانات التفصيلية يتضح ما يلي:

- تحقيق صافي المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية معدل نمو سنوي كبير قدره ٣٥,٥% لتسجل نحو ٨٣٣,٤ مليار جنيه. وجدير بالذكر أن النمو في صافي المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية كان قد ساهم بحوالي ١٠,٢% في نمو السيولة المحلية في نهاية اغسطس ٢٠١٣. ويمكن تفسير ذلك في ضوء تضاعف التسهيلات الائتمانية الممنوحة للحكومة من قبل البنك المركزي وارتفاع قيمة الاوراق المالية الحكومية لدى البنوك الاخرى (الجهاز المصرفي) بـ ٢٠,٦%.
- وبالإضافة إلى ذلك، فقد حقق معدل النمو السنوي للائتمان الممنوح للقطاع الخاص معدل نمو قدره ٩,٤% في نهاية شهر اغسطس ٢٠١٣ ليصل بذلك إلى ٤٩٦,١ مليار جنيه.
- كما استقر معدل النمو السنوي للائتمان الممنوح لقطاع الأعمال العام للشهر الثاني على التوالي عند معدل نمو قدره ٥,٩% محققاً ٤٤,١ مليار جنيه في نهاية شهر الدراسة.
- وبناء على ما سبق، فقد ارتفع رصيد صافي الأصول المحلية للجهاز المصرفي محققاً معدل نمو سنوي قدره ٢٤,٢% ليصل بذلك إلى ١١٩٤,٧ مليار جنيه (٥٨,٣% من اجمالي الناتج المحلي) في نهاية شهر اغسطس ٢٠١٣.
- على نحو آخر، فقد استمر رصيد صافي الأصول الأجنبية لدى القطاع المصرفي في التراجع بالرغم من تدفق المعونات الخارجية خلال الاثني عشر أشهر السابقة - محققاً انكماشاً سنوياً أقل قدره ١٢,٣% ليلبلغ ١٣٤,٨ مليار جنيه في نهاية شهر اغسطس ٢٠١٣، ويمكن تفسير ذلك في ضوء زيادة التزامات البنك المركزي حيث أن أغلبية المساعدات التي جاءت من العالم الخارجي حصلت في صورة ودائع. وبالرجوع إلى البيانات التفصيلية نجد:
- تراجع صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي خلال فترة الدراسة، بنسبة بلغت ٣٦,٦% ليصل بذلك إلى ٤٤,٩ مليار جنيه، مقابل -٤٨,٥% في نهاية اغسطس ٢٠١٢.
- بينما حقق صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك الأخرى معدل نمو سنوي قدره ٨,٥% ليصل إلى ٨٩,٩ مليار جنيه خلال السنة المنتهية في اغسطس ٢٠١٣، مقابل انكماشاً سنوياً قدره ٢١,٢% في اغسطس ٢٠١٢.

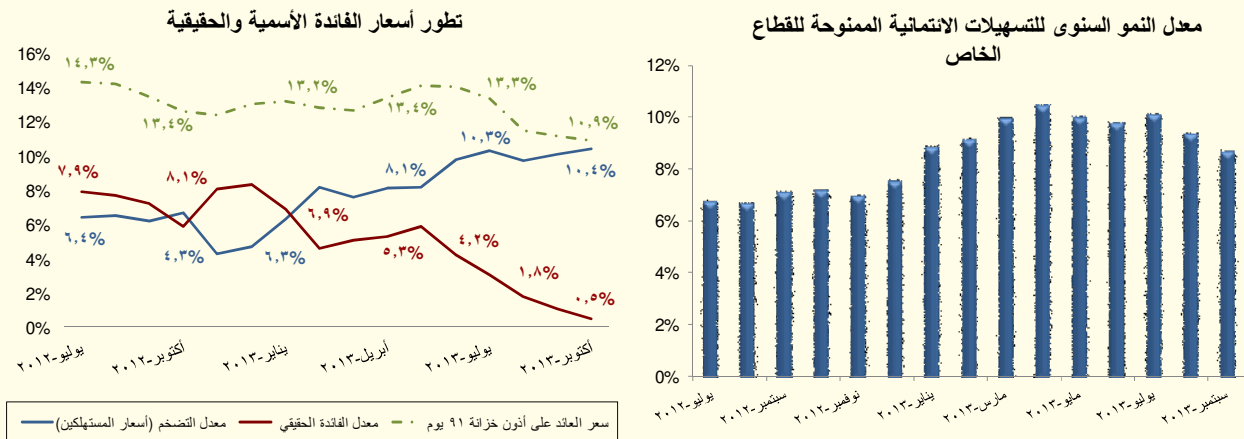
"على جانب الإلتزامات"

- ارتفع معدل النمو السنوي لأشباه النقود خلال شهر الدراسة محققاً ١٦,٢% ليسجل نحو ٩٦٦,٥ مليار جنيه، مقارنة بـ ٨,٨% في نهاية اغسطس ٢٠١٢.

- بالإضافة إلى ذلك، فقد حقق معدل النمو السنوي للنقد ليحقق معدل نمو قدره ٢٧,٩%، ليسجل بذلك رصيد النقود نحو ٣٦٣ مليار جنيه في نهاية أغسطس ٢٠١٣، مقابل معدل نمو قدره ٩,١% في نهاية أغسطس ٢٠١٢.

على الرغم من الانخفاض الشهري الذي شهده رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية، إلا أنه حقق معدل نمو سنوي قدره ٢٠,٢%

- انخفض رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي المصري بـ ٠,١ مليار دولار فقط خلال شهر أكتوبر ٢٠١٣ ليصل إلى ١٨,٦ مليار دولار مقارنة برصيد قدره ١٨,٧ مليار دولار في سبتمبر ٢٠١٣. وجدير بالذكر أن شهر أكتوبر قد سجل معدل نمو سنوي قدره ٢٠,٢%. وتجدر الإشارة إلى أن رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي المصري قد ارتفع بـ ٣,٧ مليار دولار منذ بداية العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤.



الودائع والتسهيلات الائتمانية

- ومن ناحية أخرى، فقد ارتفع معدل النمو السنوي لجملة الودائع لدى الجهاز المصرفي (بخلاف البنك المركزي المصري) ليحقق نحو ١٧,٥% في نهاية أغسطس ٢٠١٣ مسجلاً ١,٢ ترليون جنيه، مقارنة بـ ٦,٥% خلال أغسطس ٢٠١٢؛ هذا ويقدر نصيب الودائع غير الحكومية من إجمالي الودائع بحوالي ٨٨,٧% في نهاية شهر الدراسة.
- كما ارتفع معدل النمو السنوي لإجمالي أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك (بخلاف البنك المركزي) ليحقق ٨,٩% في نهاية أغسطس ٢٠١٣ مقارنة بـ ٦,١% خلال أغسطس ٢٠١٢، ليصل بذلك إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى ٥٥٠,٤ مليار جنيه. وبالمراجع إلى التفاصيل، يلاحظ أن النمو السنوي لجملة الإقراض للقطاع غير الحكومي قد سجل نحو ٨,٨% ليبلغ ٥١٣,٣ مليار جنيه في نهاية أغسطس ٢٠١٣، في حين إرتفع معدل النمو السنوي لجملة الإقراض للقطاع الحكومي بنحو ٩,٩% ليبلغ حوالي ٣٧ مليار جنيه.
- هذا وقد تراجعت نسبة الإقراض إلى الودائع بالعملة المحلية لتسجل ٤٢,١% في نهاية أغسطس ٢٠١٣، مقارنة بـ ٤٦% خلال نفس الشهر من العام السابق. كما انخفضت نسبة الإقراض إلى الودائع بالعملات الأجنبية على أساس سنوي لتبلغ نحو ٥٤,٩% خلال أغسطس ٢٠١٣ مقابل ٥٨% خلال نفس الشهر من العام السابق.

معدلات الدولار

- فقد تراجعت معدلات الدولار في جملة السيولة المحلية لتصل إلى ١٦,٧% خلال شهر أغسطس ٢٠١٣ مقابل ١٧,٢% خلال الشهر السابق و مقابل بـ ١٦,٨% خلال أغسطس ٢٠١٢.
- كما تراجعت أيضاً معدلات الدولار في الودائع خلال شهر أغسطس ٢٠١٣ لتسجل نحو ٢٤,٥% مقارنة بـ ٢٤,٨% خلال الشهر السابق، في حين ارتفعت إذا ما قورنت بـ ٢٣,٦% خلال نفس الشهر من العام السابق.

الأسعار المحلية

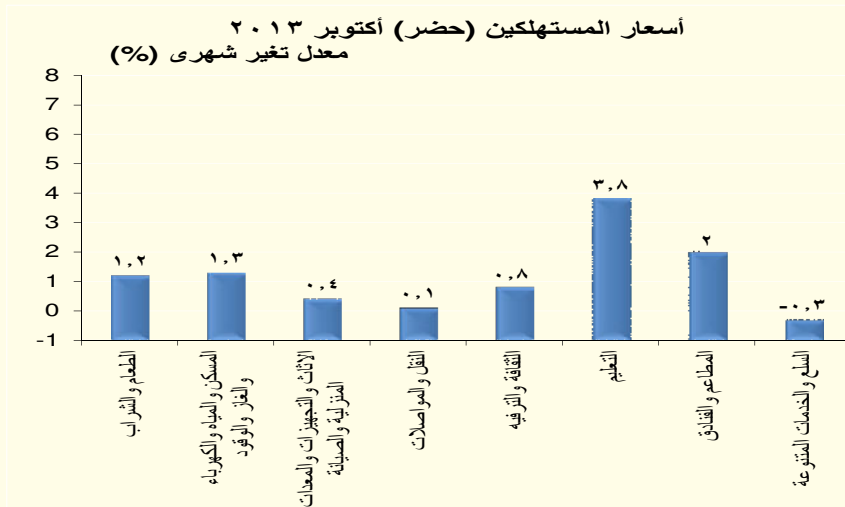
ارتفع معدل التضخم السنوي خلال شهر أكتوبر ٢٠١٣ ليسجل ١٠,٤%، مقارنة بـ ١٠,١% خلال الشهر السابق، ومقارنة بمتوسط معدل التضخم أقل قدره ٨,٧% خلال التسعة أشهر الأولى من عام ٢٠١٣.

ويمكن تفسير هذا في ضوء:

- استمرار تنامي الطلب المحلي وزيادة الضغوط التضخمية خلال شهر الدراسة نتيجة بعض الأسباب الموسمية منها؛ موسم عيد الأضحى المبارك، وموسم الحج، بالإضافة إلى أثر فترة الأساس.

- وبالرجوع إلى البيانات التفصيلية، فتشير إلى ارتفاع معدل التضخم السنوي لبعض المجموعات الرئيسية ومن أهمها؛ "الطعام والشراب" (الوزن النسبي ٤٤,٢%)، و"المطاعم والفنادق" (٤,٢%)، و"الاتاث والتجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة" (٣,٦%).

- **بينما إنخفض بشكل طفيف معدل التضخم الشهري** ليسجل ١,٠٦% خلال شهر أكتوبر ٢٠١٣، مقارنة بـ ١,٥٧% خلال الشهر السابق، وهو أقل من متوسط قدره ١,١٣% المحقق خلال التسعة أشهر الأولى من عام ٢٠١٣. ويأتى ارتفاع معدل التضخم الشهري نتيجة زيادة أسعار مجموعة "الطعام والشراب"، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الوجبات الجاهزة ضمن مجموعة "المطاعم والفنادق"، وارتفاع أسعار المصروفات الدراسية للمدارس الخاصة ضمن مجموعة "التعليم".



بالإضافة إلى ذلك، فقد استقر معدل التضخم السنوي الأساسي Core Inflation بشكل نسبي ليسجل ١١,١% خلال شهر أكتوبر ٢٠١٣ مقارنة بـ ١١,٢% خلال الشهر السابق (حيث كان قد سجل أعلى ارتفاع له منذ شهر مارس ٢٠٠٩)، ومقارنة بـ ٤,٦% خلال نفس الشهر من العام السابق.

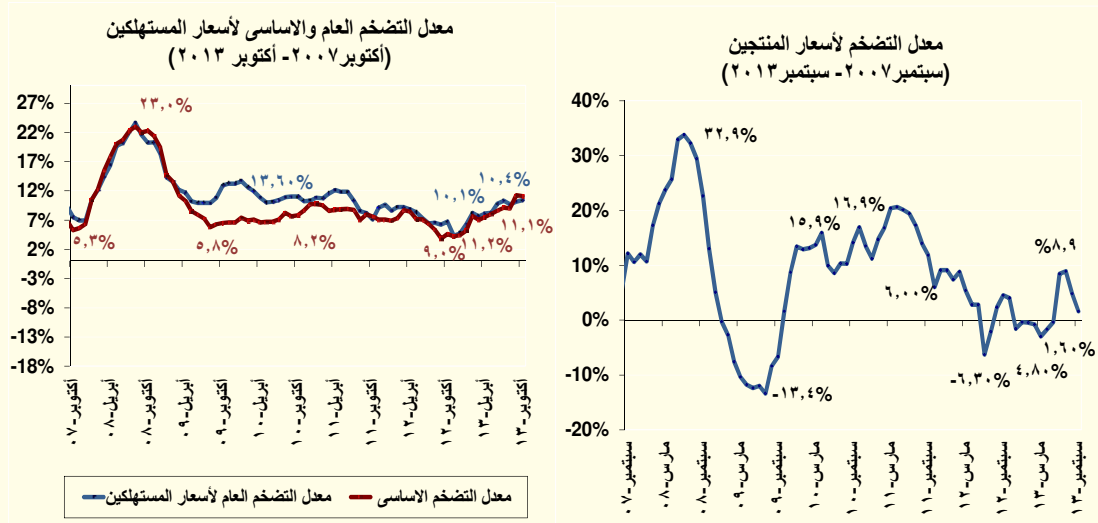
بينما إنخفض معدل التضخم السنوي لأسعار المنتجين بشكل ملحوظ خلال شهر سبتمبر ٢٠١٣ مسجلاً ١,٦% مقارنة بـ

٤,٨% خلال شهر أغسطس ٢٠١٣، ومقارنة بـ ٤,٥% خلال نفس الشهر من العام السابق. ويرجع ذلك نتيجة إلى:

- الإنخفاض الملحوظ في معدل التضخم السنوي لأسعار المنتجين لمجموعة "الزراعة وإستغلال الغابات وصيد

الأسماك" ليسجل معدل إنخفاض بلغ ٠,٨% خلال شهر سبتمبر ٢٠١٣ مقارنة بـ ٩,٧% خلال الشهر السابق.

- مما عوض إرتفاع معدل التضخم السنوى لمجموعة " الصناعات التحويلية" مسجلاً ٦,٥% مقارنة بـ ٦,١% خلال شهر أغسطس ٢٠١٣.



- قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في إجتماعها بتاريخ ٣١ أكتوبر ٢٠١٣** الإبقاء على سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة بدون تغيير عند مستوى ٨,٧٥% و ٩,٧٥% على التوالي، بالإضافة إلى الإبقاء على سعر العمليات الرئيسية^١ دون تغيير عند مستوى ٩,٢٥%، وسعر الإئتمان والخصم عند مستوى ٩,٢٥%.
- وقد أوضحت اللجنة أن هذا القرار جاء فى ضوء،

- تزايد التباطؤ الإقتصادى في ضوء إستمرار نمو الناتج المحلى بمعدلات أقل من المعدل الاقصى (Potential) Output منذ عام ٢٠١١، الأمر الذى يحد من الضغوط التضخمية.
- يرجع تباطؤ نمو الناتج المحلى خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ نتيجة لضعف أداء معظم القطاعات الرئيسية منها الصناعة، والسياحة، بالإضافة إلى إنكماش قطاع الاستخراجات.
- ومن ناحية أخرى، فإن المخاطر التصاعدية المحيطة بالتضخم ترجع إلى تزايد معدلات التضخم العام والأساسى خلال الشهور السابقة؛ مدعومة بالأساس بإرتفاع أسعار بعض السلع الغذائية، وغير الغذائية (بسبب موسم الحج وبدء العام الدراسى).
- وفى ضوء توازنات المخاطر المحيطة بتوقعات التضخم والنمو للناتج المحلى الإجمالى ترى لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزى أن معدلات الفائدة مناسبة عند مستواها الحالى.

قبول البنك المركزى فى ٣ ديسمبر ٢٠١٣ بربط ودائع بقيمة ٤٥ مليار جنيهه لأجل ٧ ايام بمعدل عائد سنوى ثابت ٩,٢٥%، وذلك في إطار تفعيل عمليات ربط ودائع للبنوك (Deposit Operations) لديه لإمتصاص فائض السيولة لدى الجهاز المصرفى.

^١ العمليات الرئيسية للبنك المركزي ستكون إعادة شراء أو مزادات الإيداع والتي ستحدد طبقاً لحالة السيولة في السوق.

معاملات القطاع الخارجى

حقق ميزان المدفوعات تحسناً ملحوظاً خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ ليحقق فائضاً كلياً - لأول مرة منذ ثلاث سنوات - بلغ نحو ٢٣٧ مليون دولار، مقابل عجز قدره ١١,٣ مليار دولار خلال العام المالى السابق ومتوسط عجز قدره ٣,١ مليار دولار خلال السنوات الخمس السابقة، ويمكن تفسير هذا التحسن الملحوظ فى ضوء:

- انخفاض عجز الميزان الجارى بشكل ملحوظ (بنحو ٤٥%) ليحقق حوالى ٥,٦ مليار دولار، مقابل عجز أعلى قدره ١٠,١ مليار دولار خلال العام المالى السابق.
- زيادة ملحوظة فى صافى تدفقات الحساب الرأسمالى والمالى للداخل محققاً نحو ٩,٧ مليار دولار، مقابل ١ مليار دولار فقط خلال العام المالى السابق.
- تسجيل صافى السهو والخطأ تدفقات للخارج بنحو ٣,٩ مليار دولار، مقابل تدفقات للخارج بنحو ٢,٢ مليار دولار خلال العام المالى السابق.

المؤشرات الرئيسية الخاصة بميزان المدفوعات

(مليون دولار)	٢٠١٣/٢٠١٢*	٢٠١٢/٢٠١١#	
نسبة التغير			
-٨%	٣١,٥٤٢-	٣٤,١٣٩-	الميزان التجارى
٤%	٢٥,٩٧١	٢٥,٠٧٢	الصادرات
٧%	١٢,٠٠٦	١١,٢٢٥	بترول
١%	١٣,٩٦٥	١٣,٨٤٧	غير بترول
-٣%	٥٧,٥١٣-	٥٩,٢١١-	الواردات
٢٠%	٦,٦٩٢	٥,٥٨٥	الخدمات (صافى)
٦%	٢٢,٢٢١	٢٠,٨٧٢	المتحصلات
٢%	١٥,٥٢٩	١٥,٢٨٨	المدفوعات
٥%	٦٧,٤٦٠	٦٤,٣٥٢	المتحصلات الجارية
-٢,٠%	٧٣,٠٤٢	٧٤,٤٩٨	المدفوعات الجارية
-٤٥%	٥,٥٨٢-	١٠,١٤٦-	الميزان الجارى
٨٤٧%	٩,٦٨٧	١,٠٢٣	ميزان المعاملات الرأسمالية
-١٠%	٨٧-	٩٦-	الحساب الرأسمالى
٧٧٣%	٩,٧٧٤	١,١١٩	الحساب المالى
-٢٥%	٣,٠٠٥	٣,٩٨٢	تدفقات الاستثمارات المباشرة فى مصر (صافى)
١٢٩%	١,٤٧٧	٥,٠٢٥-	صافى تدفقات محفظة الأوراق المالية فى مصر
١٠٢%	٢٣٧	١١,٢٧٨-	الميزان الكلى

#أرقام معدلة من البنك المركزى

*مبدئى

ويرجع انخفاض عجز الميزان الجارى بشكل ملحوظ (بنحو ٤٥%) كما سبق ذكره ليحقق حوالى ٥,٦ مليار إلى عدة أسباب أهمها:

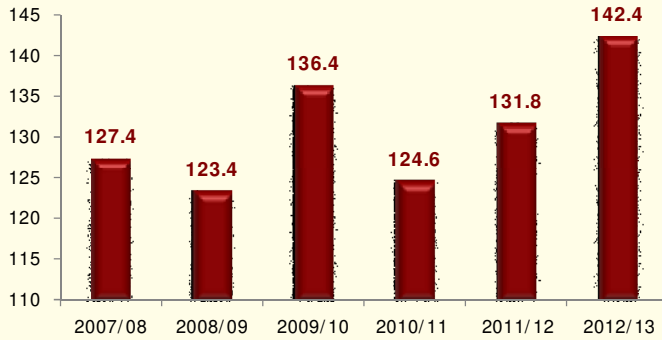
- انخفاض عجز الميزان التجارى بحوالى ٨% ليحقق عجزاً قدره ٣١,٥ مليار دولار خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢، وذلك فى ضوء ارتفاع حصيلة الصادرات السلعية بحوالى ٤% لتحقق نحو ٢٦ مليار دولار بالإضافة إلى تراجع الواردات بحوالى ٣% لتسجل نحو ٥٧,٥ مليار دولار.
- فضلاً عن تحقيق صافى الميزان الخدمى فائضاً قدره ٦,٧ مليار دولار خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢، و يرجع ذلك إلى:
 - الزيادة المحققة فى جملة المتحصلات الخدمية لتسجل ٢٢,٢ مليار دولار وذلك فى ضوء الزيادة المحققة فى جميع البنود وعلى رأسها:

- ارتفاع حصيللة النقل بـ ٧% لتصل إلى ٩,٢ مليار دولار، ومنها قناة السويس حققت إيرادات بنحو ٥ مليار دولار على الرغم من انخفاض الإيرادات بشكل طفيف يقدر بـ ٣,٤%.
- ارتفاع الإيرادات السياحية بـ ٣,٥% لتحقيق ٩,٧ مليار دولار.
- ارتفاع المتحصلات الأخرى بـ ١٣% لتحقيق ٢,٧ مليار دولار.
- ارتفاع المتحصلات الحكومية بـ ٥٨% لتحقيق ٤٣٨ مليون دولار.
- فيما عدا دخل الاستثمار والذي تراجع بـ ٢٠% ليسجل ١٩٨ مليون دولار.
- وعلى نحو آخر، فقد ارتفعت المدفوعات الخدمية بحوالي ٢% خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣ لتسجل ١٥,٥ مليار دولار وذلك في ضوء الزيادة المحققة في جميع بنودها فيما عدا دخل الاستثمار والذي تراجع بـ ١١,٦% ليسجل ٥,٩ مليار دولار.
- كما شهدت التحويلات الخاصة ارتفاعاً بنسبة ٤% إلى نحو ١٨,٤ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢، ويرجع هذا بشكل رئيسي إلى ارتفاع تحويلات العاملين بالخارج. بالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفعت التحويلات الرسمية خلال فترة الدراسة لتحقيق ٠,٨ مليار دولار مقارنة بـ ٠,٦ مليار دولار خلال العام المالي السابق.
- وتجدر الإشارة إلى أن معدلات تغطية الصادرات إلى الواردات خلال عام الدراسة قد ارتفعت لتصل إلى ٤٥,٢% مقابل ٤٢,٣% خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١. بينما استقرت نسبة تغطية الإحتياطي من العملات الأجنبية للواردات خلال عام الدراسة لتصل إلى ٣,١ شهراً مقارنة بالعام المالي السابق.
- وبناءً على ما سبق ذكره فقد، ارتفعت المتحصلات الجارية بـ ٥% لتحقيق ٦٧,٥ مليار دولار، في حين انخفضت المدفوعات الجارية بـ ٢% فقط لتحقيق نحو ٧٣ مليار دولار. وقد أدت تلك التطورات إلى ارتفاع نسبة تغطية المتحصلات الجارية إلى المدفوعات الجارية (شاملة صافي التحويلات الخاصة والرسمية) لتسجل ٩٢,٤% مقارنة بنحو ٨٦,٤% خلال العام المالي السابق.
- على نحو آخر، فقد شهد الحساب الرأسمالي والمالي صافي تدفقات للداخل يقدر بنحو ٩,٧ مليار دولار خلال فترة الدراسة ويأتي ذلك نتيجة عدة أسباب أهمها:
- تحول صافي تدفقات الاستثمارات في محفظة الأوراق المالية في مصر إلى تدفقات للداخل بقيمة ١,٥ مليار دولار خلال عام الدراسة في مقابل صافي تدفقات للخارج بقيمة ٥ مليار دولار خلال العام المالي السابق، نتيجة إصدار الحكومة المصرية لسندات بقيمة ٢,٥ مليار دولار.
- كما ارتفع صافي التزامات البنك المركزي المصري مع العالم الخارجي تحت بند خصوم أخرى ليصل إلى ٦,٥ مليار دولار خلال عام الدراسة، ويرجع ذلك إلى ارتفاع قيمة الودائع التي تم تحويلها من بعض الدول العربية.
- بينما تراجع صافي التدفق للداخل في بند الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر بـ ٢٥% خلال العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢ ليسجل ٣ مليار دولار مقابل صافي تدفقات للداخل بلغ نحو ٤ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١، نتيجة لتراجع حصيللة بيع شركات وأصول إنتاجية لغير المقيمين إلى ٢٨١,٧ مليون جنيه مقارنة بـ ١٦٧٨,٢ مليون جنيه في العام المالي السابق، على الرغم من ارتفاع صافي التدفق للداخل لبند الاستثمارات الواردة لتأسيس شركات (أو زيادة رؤوس أموالها) إلى نحو ٢,٤ مليار دولار (مقابل نحو ٢,١ مليار دولار خلال العام المالي السابق)، وكذا ارتفاع صافي التدفق للداخل للاستثمارات في قطاع البترول إلى ٢٥٥,٥ مليون دولار (مقابل ١٣٠ مليون دولار خلال العام المالي السابق).

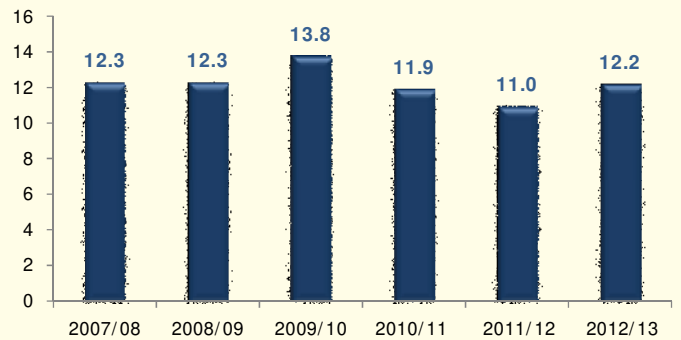
قطاع السياحة

- تشير البيانات التفصيلية إلى أن إجمالي عدد السياح الوافدين قد تراجع خلال شهر سبتمبر ٢٠١٣ بـ ٤٦,٦% ليصل إلى ٠,٣ مليون سائح، مقابل ٠,٦ مليون سائح خلال اغسطس ٢٠١٣. بالإضافة إلى ذلك، فقد تراجع أيضاً عدد الليالي السياحية ليصل إلى ١,١ مليون خلال شهر سبتمبر ٢٠١٣، مقابل ٧,٣ مليون ليلة سياحية خلال اغسطس ٢٠١٣.
- جدير بالذكر، أن الإيرادات من المتحصلات السياحية كانت قد ارتفعت بنحو ٣% خلال العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢ لتحقق نحو ٩,٧ مليار دولار مقابل ٩,٤ مليار دولار خلال ٢٠١٢/٢٠١١. وبالرجوع إلى البيانات التفصيلية يتضح أن عدد الليالي السياحية قد ارتفع بـ ٨,١% ليصل إلى ١٤٢,٤ مليون ليلة خلال العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ ١٣١,٨ مليون ليلة خلال العام المالي السابق.
- كما تجدر الإشارة إلى أن عدد السياح الوافدين خلال عام الدراسة كان قد ارتفع بـ ١١% ليصل إلى ١٢,٢ مليون سائح، مقابل ١١ مليون سائح خلال العام المالي السابق، ليصل بذلك متوسط نمو عدد الليالي السياحية إلى نحو ١١,٧% خلال ٢٠١٣/٢٠١٢، مقارنة بمعدل قدره ١٢% خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١.

عدد الليالي السياحية (بالمليون ليلة)



عدد السياح الوافدين (بالمليون سائح)



تطورات سوق المال

- أما عن تطورات سوق رأس المال المحلي، فقد ارتفع مؤشر EGX ٣٠ خلال شهر سبتمبر ٢٠١٣ بـ ٣٥٣ نقطة ليصل إلى ٥٦٢١ نقطة مقارنة بمستواه المحقق في اغسطس ٢٠١٣ والذي بلغ ٥٢٦٨ نقطة.
- وفي نفس الوقت، فقد ارتفع أيضاً رأس المال السوقي خلال شهر الدراسة بـ ٦,٥% ليسجل ٣٧٨ مليار جنيه (١٨,٤%) من الناتج المحلي الإجمالي)، مقارنة برصيد قدره ٣٥٥ مليار دولار خلال الشهر السابق.